

Distr.: General
30 October 2000
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية

الدورة العادية لعام ٢٠٠١

التقارير التي تقدم كل أربع سنوات عن طريق الأمين العام عملاً
بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦: تقارير الفترة
١٩٩٧-٢٠٠٠

مذكرة من الأمين العام

إضافة

المحتويات

الصفحة

٢	١ - رابطة الحقوقيين الأمريكية
٦	٢ - جمعية الرعاية المتكاملة
٩	٣ - رابطة صحفيي البلدان الأمريكية
١٣	٤ - الأكاديمية الدولية للهندسة المعمارية
١٦	٥ - المركز الدولي للدراسات العرقية
٢٠	٦ - الاتحاد الدولي للمنظمات غير الحكومية العاملة على منع إساءة استعمال المخدرات والمؤثرات العقلية
٢٥	٧ - المعهد الدولي للدراسات العليا في العلوم الجنائية
٢٩	٨ - المنظمة الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري
٣٣	٩ - منظمة ريتشموند الدولية للزمالات
٣٥	١٠ - لجنة خدمات الخلاصيين التوحيديين

١ - رابطة الحقوقيين الأمريكية

(منحت المركز الاستشاري الخاص سنة ١٩٨٩)

١ - تتمثل مبادئ وأهداف جمعية الحقوقيين الأمريكية فيما يلي:

(أ) تقرير المصير للشعوب، والاستقلال الاقتصادي الكامل، وسيادة الدول على ثروتها ومواردها الطبيعية؛

(ب) معارضة الإمبريالية، والفاشية والاستعمار بشكليه التقليدي والجديد، ومعارضة العنصرية والتمييز ضد المرأة والشعوب الأصلية والأقليات القومية؛

(ج) الدفاع عن السلام الحقيقي استناداً إلى مبادئ التعايش السلمي بين الدول ذات النظم الاجتماعية والاقتصادية المختلفة؛

(د) الدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها، وتوفير ضمانات أفضل وأكثر فعالية لحمايتها؛

(هـ) إدانة ومعارضة التشريعات القمعية في الدول الأمريكية التي تتعارض مع مبادئ وأهداف الرابطة وتحيد عنها؛

(و) إقامة علاقات تآخي والاضطلاع بأعمال مشتركة مع الحقوقيين في جميع أنحاء العالم الملتزمين بأهداف مماثلة للأهداف المنصوص عليها في نظامنا الأساسي، ومع منظماتهم؛

(ز) حشد حقوقيي البلدان الأمريكية لاتخاذ إجراءات مشتركة لضمان أن يكون للعلوم القانونية دور فعال في التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي تحدث في بلدانهم، والتي تتسق مع المبادئ والأهداف المذكورة هنا؛

(ح) الدفاع عن المهنة القانونية وحمايتها على نحو فعال والإعلاء من شأنها والتضامن مع الحقوقيين الذين يتعرضون للاضطهاد بسبب النشاط الذي يمارسونه التزاماً بالمبادئ المذكورة هنا.

المشاركة في أنشطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئات الأمم المتحدة

لجنة حقوق الإنسان (آذار/مارس - نيسان/أبريل ١٩٩٧)

مداخلات بشأن البنود التالية: مشروع لوضع بروتوكول اختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ والحق في التنمية؛ وسياسات إعادة

التكيف؛ وحالة المهاجرين غير الشرعيين في الولايات المتحدة، والحق في حرية التعبير. والقيام بنشاطين في جنيف أحدهما بشأن العولمة والتنمية، والآخر بشأن مسألة الأرض في البرازيل.

لجنة حقوق الإنسان (جنيف، آب/أغسطس ١٩٩٧)

بيان خطي (E/CN.4/1998/WG.14/2) بشأن البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل. والقيام بنشاط في جنيف بشأن الإفلات من العقاب وانتهاكات الحقوق المدنية والسياسية.

لجنة حقوق الإنسان (آذار/مارس ١٩٩٨)

بيان خطي بشأن الإفلات من العقاب وانتهاكات حقوق الإنسان خارج حدود الدولة. ورعاية ثلاثة أنشطة بشأن المواضيع التالية: المسألة الزراعية؛ والعولمة والشركات عبر الوطنية والمجتمع المدني؛ والمحكمة الجنائية الدولية. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، تقدم بيان خطي بشأن الحاجة إلى إجراء تقييم موضوعي لحالة حقوق الإنسان في العالم (E/CN.4/1999/NGO/3).

اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات (جنيف، تموز/يوليه ١٩٩٨)

بيان خطي بشأن أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (E/CN.4/Sub.2/1998/NGO/20).

المؤتمر السنوي للمنظمات غير الحكومية الذي تعقده إدارة شؤون الإعلام (نيويورك، أيلول/سبتمبر ١٩٩٩)

حضور الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان - الانتقال من القول إلى الفعل.

مؤتمر المفوضين المعني بإنشاء محكمة جنائية دولية (روما - حزيران/يونيه - تموز/يوليه) الحضور والمشاركة في اجتماعات ومناسبات؛ تعميم مقال بعنوان "النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية".

لجنة وضع المرأة (نيويورك، ١ - ١٩ آذار/مارس ١٩٩٩) تمثيل الرابطة في الدورة الثالثة والأربعين للجنة.

لجنة حقوق الإنسان (آذار/مارس - نيسان/أبريل ١٩٩٩)

مداخلات شفوية بشأن حق تقرير المصير، كولومبيا، والاتجار بالأطفال.

اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان (آب/أغسطس ١٩٩٩)
 بيانان خطيان بشأن "النظام النقدي الدولي والحق في التنمية" و"الحق في التعليم،
 بما فيه التعليم المتصل بحقوق الإنسان". وبيانات شفوية بشأن كوسوفو، والعراق، وحقوق
 السكان الأصليين والتمييز العنصري ضد المجتمعات الأفريقية في الأمريكتين.
 المؤتمر السنوي للمنظمات غير الحكومية الذي تعقده إدارة شؤون الإعلام (نيويورك،
 أيلول/سبتمبر ١٩٩٩)
 حضور المؤتمر.

معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية (نيويورك، ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٠)
 حضور حلقة دراسية بشأن دور المجتمع المدني في وضع السياسات وتقديم الخدمات.

لجنة حقوق الإنسان (آذار/مارس - نيسان/أبريل ٢٠٠٠)
 بيانات خطية قدمت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ وجرى تعميمها عملاً بقرار
 المجلس ٣١/١٩٩٣ بشأن انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية في أي جزء من العالم
 (E/CN.4/2000/NGO/86)؛ وإدماج حقوق الإنسان للمرأة ومراعاة المنظور الجنساني
 (E/CN.4/2000/NGO/87)؛ وحقوق الطفل (E/CN.4/2000/NGO/88)؛ والحقوق الاقتصادية
 والاجتماعية والثقافية (E/CN.4/2000/NGO/90)؛ وحق تقرير المصير وتطبيقه على الشعوب
 الخاضعة للسيطرة الاستعمارية أو الأجنبية أو الاحتلال الأجنبي (E/CN.4/2000/NGO/85)؛
 والحقوق المدنية والسياسية، بما في ذلك مسائل استقلال القضاء، وإدارة العدل، الإفلات من
 العقاب (E/CN.4/2000/NGO/91)؛ والإفلات من العقاب وحق التعويض. وبيانات شفوية
 بشأن تقرير المصير، والإفلات من العقاب، شيلي. وحضور المؤتمر المعني بحالات الاختفاء
 القسري والإفلات من العقاب، جنيف، ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٠.

الدورة الاستثنائية للجمعية العامة
 المشاركة في الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين المكرسة لموضوع "المرأة عام
 ٢٠٠٠، المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين" (نيويورك، ٦-
 ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٠)

الدورة الاستثنائية للجمعية العامة
 المشاركة في الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين بشأن مؤتمر القمة العالمي للتنمية
 الاجتماعية (جنيف ٢٦ - ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٠) وفي منتدى جنيف للمنظمات غير
 الحكومية لعام ٢٠٠٠؛ والاشتراك في رعاية مؤتمرات متعلقة بالعولمة، ومعنى مصطلح
 "المجتمع المدني"، وتغير دور الدولة ونتائجه الاجتماعية.

اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان (جنيف، آب/أغسطس ٢٠٠٠)
 بيانان خطيان بشأن "ممارسة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"؛ و "دور
 الأمم المتحدة في تعزيز الحق في التنمية".

اللجنة الخاصة المعنية بإلغاء الاستعمار (نيويورك، تموز/يوليه ١٩٩٧-٢٠٠٠)
 الحضور بصفة مراقب في المناقشات المتعلقة ببنود مختلفة، ومداخلة شفوية في حالة
 بورتوريكو.

أنشطة أخرى ذات صلة

(أ) حلقة دراسية بشأن الجزاءات المفروضة عقاباً على انتهاكات الحقوق
 الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مدريد ١٩٩٧؛

(ب) المؤتمر الدولي الأول لحقوق الإنسان، البرازيل، أيلول/سبتمبر ١٩٩٧؛
 مداخلة بشأن حقوق الطفل؛

(ج) حلقة دراسية بشأن التكامل الإقليمي لمنطقة البحر الكاريبي وأمريكا
 الوسطى، مارتينيك، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨؛

(د) المشاركة في "منتدى فيينا العالمي + ٥"، أوتاوا، كندا، حزيران/يونيه
 ١٩٩٨؛

(هـ) حلقة دراسية بشأن حقوق الإنسان في الألفية الجديدة، رعتها اليونسكو مع
 أطراف أخرى، وعقدت في كيتو، إكوادور، ٢١-٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٠؛

(و) حضور منتدى المنظمات غير الحكومية المعني بالألفية، نيويورك، ٢٢-٢٦
 أيار/مايو ٢٠٠٠؛

(ز) التعاون مع الأفرقة العاملة التابعة للجنة حقوق الإنسان ولجانها الفرعية ومع
 مقررهما؛

(ح) حضور اجتماعات لمنظمة العمل الدولية واجتماعات عقدت بشأن مشروع
 اقتراح بوضع نظام أساسي لمحكمة جنائية دولية؛

(ط) نشر وثائق للأمم المتحدة والنقل عنها في دورية الرابطة؛

(ي) الحضور بصفة مراقب في الاحتفال باليوم الدولي لاحترام القانون الدولي؛

(ك) إيغاد بعثات إلى الجمهورية الدومينيكية وإكوادور.

٢ - جمعية الرعاية المتكاملة

(منحت المركز الاستشاري الخاص سنة ١٩٩٧)

أنشئت جمعية الرعاية المتكاملة في عام ١٩٧٧ لحشد ودعم وتنسيق الجهود الرامية إلى توفير الرعاية الصحية والثقافية والتربوية والاجتماعية للأطفال والأسر في المناطق الريفية والحضرية في مصر.

التعاون مع هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة

مشروع مساكن الإيواء بالnehضة

تضطلع جمعية الرعاية المتكاملة منذ ١٠ سنوات، بالاشتراك مع منظمة الصحة العالمية، بأنشطة إنمائية في منطقة النهضة في المجالين الصحي والبيئي ومجال البنية الأساسية إلى جانب محور الأمية والتدريب المهني. ويسعى المشروع إلى تحديد الملامح الديمغرافية الأساسية في المنطقة، فضلاً عن احتياجات وأولويات السكان، وإعداد خطة أساسية وبرنامج لتوفير الرعاية لهم، وتوفير الخدمات الأساسية وبرامج للتأهيل، وخاصة فيما يتعلق بمحو أمية الإناث وتوفير التدريب المهني لهن، لتمكينهن من زيادة دخلهن ومن توفير الرعاية الذاتية لأنفسهن ولأطفالهن وأسرهن.

مشروع تنمية المجتمع المحلي في عين حلوان

لقد كان للزلزال الذي أصاب مصر في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ خسائر بشرية ومادية فادحة. بيد أن الزلزال قد هبأ لمصر فرصة فريدة لبدء مشروع شامل للتنمية المحلية عن طريق جعل توفير مساكن بدلا من تلك التي هدمها الزلزال في رأس الأولويات. ونُقلت أسر كثيرة من الأحياء العشوائية في العاصمة وأُسكنت في أحياء سكنية جديدة. ووقع الاختيار على عين حلوان بالقاهرة لكي يجري فيها تنفيذ مشاريع تجريبية لتنمية المجتمع المحلي. وجرى في المدينة إسكان ٢٠٠٠ شخص من مناطق عشوائية فقيرة مختلفة دمرها الزلزال.

ووقع اتفاق بين اليونيسيف وجمعية الرعاية المتكاملة في حزيران/يونيه ١٩٩٣. ويتمثل الهدف الرئيسي لهذا الاتفاق في تحسين الأحوال المعيشية الاجتماعية والاقتصادية للفقراء في مناطق إعادة التوطين مثل عين حلوان، عن طريق تشجيع مشاركة المجتمع المحلي وتنظيمه.

ويوفر هذا المشروع الشامل الذي يستهدف التنمية البشرية على الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والصحية مجموعة كبيرة ومتنوعة من الأنشطة مثل التدريب المهني،

والمشاريع الصغيرة لتوليد الدخل، ومراكز الرعاية النهارية، وفصول محو الأمية، ومركز للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، ومركز لتحديد النسل، وفصول للحاسوب، ومرافق رياضية، ونادي ربيع العمر للمسنين.

ووقع اتفاق مع اليونيسيف في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ للحصول على قروض من مصرف غرامين Grameen Bank الذي يقدم قروضا محدودة لبدء مشاريع صغيرة.

الأنشطة الجديدة

فضلا عن أنشطة الجمعية التي ورد وصف تفصيلي لها في تقرير عام ١٩٩٦، جرى الاضطلاع بالأنشطة التالية في الفترة من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٠:

مشروع تحسين مدارس التعليم الخاص وتطويرها

قامت رئيسة الجمعية، في عام ١٩٩٩، بتوجيه خطى الجمعية في القيام بمشروع جديد بالتعاون مع وزارة التعليم ومؤسسات خاصة تعمل في مجال الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة. وتم في إطار مشروع تجريبي اختيار خمس مدارس في القاهرة. وكخطوة أولى في هذا الصدد، نظمت الجمعية مؤتمرا بعنوان "آفاق جديدة في تطوير التعليم الخاص" شارك فيه مدرسون ومديرون واختصاصيون من كل من المدارس الحكومية والخاصة إلى جانب منظمات غير حكومية. وتلا ذلك وضع خطة عمل وخطة تنفيذية. وجرى في البداية تحديد المباني المدرسية وتجهيزها بأثاث جديد وفقا لاحتياجات محددة ذات طابع خاص. ثم وضعت خطة إدارية تقضي بأن تعمل الإدارة المدرسية والمدرسون والآباء والخبراء وممثلو الجمعية جنبا إلى جنب. وأعقب ذلك توفير تدريب موسع تلقى فيه كل المعنيين دورات وحضروا حلقات دراسية وحلقات عمل. ووفرت الجمعية المكان والمعدات في مركزها الخاص الكائن في الزيتون الذي أضافت إليه مكتبة متخصصة مزودة بقاعدة بيانات ومبادئ توجيهية شاملة بشأن المشاكل المتصلة بالاحتياجات الخاصة في مصر. وزودت المدارس التي وقع عليها الاختيار بأحدث ما توصل إليه العلم من خدمات طبية وسيكولوجية ومرافق رياضية وقاعة للألعاب الرياضية ومختبرات حاسوبية للتدريب المهني.

وعقد مؤتمر للمتابعة مكن الأطراف المعنية من مناقشة المنجزات التي تحققت والخطط المستقبلية، وشارك فيه المدرسون ومديرو المدارس بنشاط. وتأمل الجمعية في أن تصبح الجهود المتضافرة التي بذلتها الحكومة والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية مثالا يحتذى في جميع أنحاء البلد.

الاجتماع المشترك بين الأفطار المعني بتعزيز دور المرأة في البرامج المجتمعية في شرق البحر الأبيض المتوسط

عقد الاجتماع في تونس في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ ونظمه مكتب منظمة الصحة العالمية الإقليمي لشرق البحر الأبيض المتوسط، بالاشتراك مع الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة. وكان للاجتماع هدفان هما استعراض ومناقشة الإنجازات والمعوقات المتصلة بمنهاج عمل بيجين على الصعيد القطري في مجالي الصحة والتنمية، ووضع خطط عمل توجيهية على الصعيدين القطري والإقليمي لبناء القدرات على تنفيذ الاستراتيجيات وخطة العمل الإقليمية اللتين أقرتهما مؤخرا الدورة الأربعون للجنة الإقليمية التي عقدت في القاهرة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. وشارك في هذا الاجتماع عضو بلجنة الإشراف على مشروع عين حلوان وقدم ورقة بشأن مشروع تنمية المجتمع المحلي الحضري في منطقة إعادة التوطين بعين حلوان.

٣ - رابطة صحفيي البلدان الأمريكية (منحت المركز الاستشاري الخاص سنة ١٩٥٣)

رابطة صحفيي البلدان الأمريكية هي منظمة لا تستهدف الربح تركز عملها للدفاع عن حرية التعبير والصحافة في عموم الأمريكتين. وتتمثل أهدافها الرئيسية في الدفاع عن حرية الصحافة أينما واجهت تلك الحرية تحديات في الأمريكتين؛ وحماية مصالح الصحافة في الأمريكتين؛ والدعوة إلى احترام كرامة وحقوق ومسؤوليات الصحفيين؛ وتشجيع مستوى رفيع من السلوك المهني والعملية؛ وتعزيز تبادل الأفكار والمعلومات التي تسهم في تطوير الصحافة مهنية وتقنية؛ وتشجيع تبادل الخبرات على نطاق أوسع وبقدر أكبر فيما بين شعوب الأمريكتين دعماً للمبادئ الأساسية لحرية الأفراد والمجتمعات.

وخلال الفترة ١٩٩٧ - ٢٠٠٠، واصلت الرابطة أنشطتها في مجالات دعم ومناصرة حرية الصحافة وحرية التعبير والنهوض بهما، فهما من الحريات الأساسية المنصوص عليها في كل من ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وتضم الرابطة في عضويتها ما يربو على ١٣٠٠ هيئة تمثل صحفاً ومجلات تنتمي إلى جميع البلدان الأمريكية من الأرجنتين إلى كندا ويصل توزيعها مجتمعة إلى ٧٦٢ ٣٥٣ ٤٣ نسخة. ولم تشهد هذه الفترة أي تغييرات ذات شأن في التمثيل الجغرافي أو التمويل أو العضوية. ولدى الرابطة مؤسستان فرعيتان مستقلتان هما: معهد الصحافة التابع لرابطة صحفيي البلدان الأمريكية الذي يوفر للأعضاء من بلدان أمريكا اللاتينية المشورة بشأن الأمور التقنية المتصلة بالنشر وصندوق المنح الدراسية التابع للرابطة الذي يقدم التمويل للأنشطة التعليمية. وتنظم الرابطة أيضاً برنامج جوائز تمنح سنوياً للصحف والصحفيين تقديراً للتغطية الإخبارية في الأمريكتين.

وما زال تمويل جميع أنشطة الرابطة يقتصر على رسوم العضوية ومساهمات يقدمها الأعضاء والمؤسسات ذات الصلة بمجال الأخبار. ولا تتلقى المنظمة أي مساعدة مالية مباشرة أو غير مباشرة من أي حكومة أو وكالة حكومية. وقد تلقت الرابطة، خلال الفترة ١٩٩٧ - ٢٠٠٠ دعماً تمويلياً كبيراً من مؤسسة روبرت ر. ماكورميك تريون ومنتدى الحرية ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية ومؤسسة جون س. وجيمس ل. نايت وتلقت، أيضاً، مساهمات أقل حجماً إلى جانب دعم متمثل في الرعاية المشتركة للأنشطة من مؤسسات من قبيل المعهد الأمريكي للصحافة ورابطة الصحف الأمريكية ومركز الشمال - بجنوب ومعهد بوينتر وجامعة ميامي وجامعة نورث ويسترن والمركز الدولي للصحفيين.

المشاركة في أنشطة الأمم المتحدة

شارك موظفو ومندوبو رابطة صحفيي البلدان الأمريكية في مناسبات الأمم المتحدة

التالية:

(أ) وقع المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) إعلان تشابولتيبيك. وحضر وفد يمثل الرابطة حفل التوقيع في مقر اليونسكو في باريس (أيار/مايو ١٩٩٥)؛

(ب) أنشأت صحف أمريكا اللاتينية المختصة بدوائر الأعمال شبكة مشتركة تحت إشراف اليونسكو في بوغوتا عاصمة كولومبيا (آب/أغسطس ١٩٩٥)؛

(ج) شارك دانييلو أرييلا، رئيس اللجنة المعنية بحرية الصحافة والإعلام التابعة للرابطة، في مناقشة عامة بشأن حرية التعبير عقدت في مقر اليونسكو (أيار/مايو ١٩٩٦)؛

(د) أنشأت اليونسكو الجائزة العالمية السنوية لحرية الصحافة تحت اسم جائزة اليونسكو/غيليرمو كانو تكريماً لرئيس تحرير "صحيفة الاسبيكتادور" الذي راح ضحية حادث اغتيال؛ بوغوتا، عاصمة كولومبيا (كانون الثاني/يناير ١٩٩٧)؛

(هـ) حضر وفد يمثل الرابطة وشارك في منتدى الاتصال والإعلام الذي عقد تحت رعاية اليونسكو في كاراكاس عاصمة فنزويلا (حزيران/يونيه - تموز/يوليه ١٩٩٧)؛

(و) مثل الفونسو كانيلوس من صحيفة لوس تيمبوس البوليفية في حلقة دراسية عقدت تحت رعاية اليونسكو في غينيا الاستوائية (آب/أغسطس ١٩٩٧) تحت عنوان "الصحافة والديمقراطية"؛

(ز) اتخذ المؤتمر العام لليونسكو قراراً ينشئ آليات لتقديم مرتكبي الجرائم ضد الصحفيين إلى العدالة. وحضرت الرابطة ذلك المؤتمر العام (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧)؛

(ح) صادقت الرابطة أثناء اجتماعها النصف سنوي على قرار أعربت فيه عن إدراكها لما يساور اليونسكو من قلق إزاء موضوع اغتيال الصحفيين (آذار/مارس ١٩٩٨)؛

(ط) تسلم المدير العام لليونسكو جائزة تشابولتيبيك الكبرى خلال الاجتماع النصف سنوي الذي عقدته الرابطة في سان خوان في بورتوريكو (آذار/مارس ١٩٩٨)؛

(ي) عين المدير العام لليونسكو أندريس غارسيا لافين، الرئيس السابق للرابطة، "مستشاراً خاصاً" لدى المنظمة (تموز/يوليه ١٩٩٨)؛

- (ك) شاركت الرابطة في المناسبة التي أقامتها اليونسكو في بوغوتا، عاصمة كولومبيا، احتفالاً باليوم العالمي لحرية الصحافة (أيار/مايو ١٩٩٩)؛
- (ل) شارك وفد يمثل الرابطة في اجتماع لليونسكو خصص للنظر في موضوع الجرائم المرتكبة في حق الصحفيين والتي يفلت مرتكبوها من العقاب (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩)؛
- (م) وقع المدير العام لليونسكو إعلان تشابولتيبيك. وشارك وفد يمثل الرابطة في حفل التوقيع في مقر اليونسكو (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠).

الأنشطة الأخرى ذات الصلة

اللجنة المعنية بحرية الصحافة والإعلام

تواصل اللجنة المعنية بحرية الصحافة والإعلام رصدتها لوضع حرية الصحافة في جميع بلدان الأمريكتين وتعد تقريراً عن كل بلد مرتين في السنة. وأوفدت اللجنة بعثات خاصة إلى البلدان التي حدثت فيها مشاكل تمس حرية الصحافة ومن بينها بيرو وباراغواي وبورتوريكو وفنزويلا.

مشروع مكافحة الإفلات من العقاب/وحدات التصدي السريع
انصب مشروع رابطة البلدان الأمريكية للصحافة لمكافحة الإفلات من العقاب الذي تموله مؤسسة جون س. وجيمس ل. نايت على التحقيق في الجرائم التي استهدفت الصحفيين في أمريكا اللاتينية وأفلت مرتكبوها من العقاب. فقد اغتيل ٢٢٧ صحفياً خلال السنوات الإثني عشر المنصرمة. وكان لا بد من وضع حد لهذه الأعمال الوحشية، وربما يكون الأهم من ذلك هو معاقبة المسؤولين عنها. ولذا، أقامت الرابطة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ وحدة للتصدي السريع في كل من كولومبيا والبرازيل والمكسيك والأرجنتين. وطلبت الرابطة إلى الصحفيين المحليين في كل بلد من هذه البلدان إجراء تحقيق في الجرائم ضد الصحفيين والسعي لدى الحكومات لاتخاذ تدابير فورية.

وقامت الوحدات، منذ إنشائها، بأعمال التحقيق والمتابعة في ٢٠ حالة اغتيال أو تهديد استهدفت الصحفيين. وتمكنت رابطة البلدان الأمريكية للصحافة أيضاً من موافاة لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان بنتائج ستة تحقيقات جديدة. وقد سلمت الوحدات وثائق ١٥ حالة من الحالات الـ ٢٥ الجاري التحقيق فيها حالياً.

وحقق مشروع مكافحة الإفلات من العقاب نجاحه الرئيسي في مطلع آب/أغسطس حين أقرت حكومة غواتيمالا بمسؤوليتها في عشر من حالات انتهاك حقوق الإنسان التي

يجري استعراضها في لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان ومن بينها حالة إرما فليكر التي اختطفت في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠ ويفترض أنها ماتت. ويمكن الاطلاع على المعلومات بشأن وحدات التصدي السريع ومشروع مكافحة الإفلات من العقاب في الموقع التالي على شبكة الإنترنت: www.impunidad.com.

مشروع تشابولتيبيك

خلال الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٠، تلقت رابطة البلدان الأمريكية للصحافة دعماً تمويلياً من مؤسسة روبرت ر. ماكورميك تربيون لتعزيز نشاطها في الترويج لإعلان تشابولتيبيك. وتتضمن تلك الوثيقة التي صيغت في عاصمة المكسيك سنة ١٩٩٤، عشرة مبادئ أساسية يتعين احترامها لكي تمارس الصحافة الحرة دورها الأساسي في مجتمع ديمقراطي. ويستند إعلان تشابولتيبيك إلى مبدأ مفاده أنه لا يجوز لأي قانون أو تشريع تصدره الحكومة أن يحد من حرية التعبير أو الصحافة بغض النظر عن وسيلة الاتصال المستخدمة. ووقع الإعلان ٢١ رئيساً من رؤساء دول النصف الغربي من الكرة الأرضية وعدد من المنظمات الدولية من بينها اليونسكو ومنظمة الدول الأمريكية.

ونظمت الرابطة في السنوات الأربع المنصرمة منتديات وطنية متعلقة بإعلان تشابولتيبيك سعياً منها إلى تعزيز المبادئ العشرة على المستوى المحلي وتحديد القوانين والتشريعات التي تحد من حرية الصحافة والتعبير في كل بلد. وفي هذا الصدد، نظمت منتديات وطنية في كل من شيلي (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨) والمكسيك (كانون الثاني/يناير ١٩٩٩) وبنما (تموز/يوليه ١٩٩٩) وإكوادور (آب/أغسطس ١٩٩٩) والأرجنتين (أيلول/سبتمبر ١٩٩٩) وهاييتي (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠) وبورتوريكو (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠) والجمهورية الدومينيكية (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠) وكولومبيا (أيار/مايو ٢٠٠٠) والسلفادور (آب/أغسطس ٢٠٠٠) وباراغواي (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠).

مشروع اعتماد البرامج التعليمية في مجال الصحافة

خلال السنوات الأربع الأخيرة، قامت مجموعة من الأكاديميين المخلصين بإنشاء أول مجلس لاعتماد البرامج التعليمية في مجال الصحافة في أمريكا اللاتينية. ونظمت رابطة صحفيي البلدان الأمريكية هذا المشروع بتمويل من مصرف التنمية للبلدان الأمريكية. وسيعقد المجلس أول اجتماع له في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ ليستهل عملية تقييم مدارس الصحافة في أمريكا اللاتينية بغرض الارتقاء بالبرامج التعليمية والتدريبية في هذا المجال إلى مستوى يلي ما ينطوي عليه العمل في ميدان الصحافة في المجتمع المعاصر من متطلبات متزايدة.

٤ - الأكاديمية الدولية للهندسة المعمارية (منحت المركز الاستشاري الخاص سنة ١٩٨٩)

للأكاديمية الدولية للعلوم المعمارية فروع في موسكو، وباريس، وطوكيو، وروما، واسطنبول، وبراغ.

وتتمثل الأهداف الرئيسية للأكاديمية فيما يلي: تعميم المعلومات المتعلقة بشأن الأمم المتحدة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ تنظيم التدريب فوق الجامعي للمهندسين المعماريين الشباب من جميع أنحاء العالم؛ تدريب الأخصائيين من البلدان النامية؛ تعزيز الهندسة المعمارية وتخطيط المدن، والنظرية الهندسية؛ وتعليم الهندسة المعمارية؛ دراسة مشاكل الهندسة المعمارية والإيكولوجيا.

وللأكاديمية الدولية للهندسة المعمارية هيتان إداريتان هما الجمعية والمجلس الأكاديمي. وتُعقد جمعية الأكاديمية الدولية دوراتها مرة كل ثلاث سنوات؛ بينما يعقد المجلس الأكاديمي دوراته سنوياً.

وللأكاديمية الدولية أيضاً أفراد نشطون في البلدان الأربعين التالية: الاتحاد الروسي، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، إسبانيا، استراليا، إسرائيل، ألمانيا، أوروغواي، أوكرانيا، إيطاليا، البرازيل، بلجيكا، بلغاريا، بولندا، تركيا، الجمهورية التشيكية، جورجيا، الدانمرك، سري لانكا، سلوفاكيا، السويد، سويسرا، شيلي، الصين، فرنسا، فنلندا، كندا، مالطة، ماليزيا، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النمسا، الهند، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، يوغوسلافيا، اليونان.

ومنحت الأكاديمية الدولية للهندسة المعمارية مركزاً استشارياً لدى منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية. وقد وقّعت مذكرة تفاهم مع مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وتقيم الأكاديمية الدولية للهندسة المعمارية علاقات عمل وتعاون متبادل دائم وعلاقات تشاورية مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا. ووقّعت الوكالة الدولية للهندسة المعمارية اتفاق تعاون مع الاتحاد الدولي للمهندسين المعماريين ومع اتحاد البلدان الأمريكية لرابطات المهندسين المعماريين.

وللأكاديمية الدولية علاقات تعاون نشطة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واتحاد المهندسين المعماريين الألمان، والأكاديمية المكسيكية للهندسة المعمارية، واتحاد المهندسين

المعماريين الروس، والأكاديمية الروسية والبييلوروسية للهندسة المعمارية، ومع العديد من الجامعات ومدارس الهندسة المعمارية في مختلف البلدان.

وشارك ممثلو الوكالة الدولية في مختلف اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي التي عقدت في نيويورك.

ونظم مركز الأكاديمية الدولية للهندسة المعمارية في باريس اجتماعات باسم الأكاديمية مع سلطات منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. وبالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة نظمت الأكاديمية الدولية للهندسة المعمارية اجتماعين في باريس بشأن مشاكل تعليم الهندسة المعمارية.

ونظم مؤتمر "الهندسة المعمارية الدولية عام ٢٠٠٠" المؤتمر العالمي التاسع للهندسة المعمارية الذي يعقد كل ثلاث سنوات برعاية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. وشارك الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بلغاريا مشاركة إيجابية في اللجنة الشرفية لمؤتمر الهندسة المعمارية الدولية عام ٢٠٠٠ ومنح جائزة خاصة إلى أحد الأعمال الهندسية المشاركة في المعرض.

وافتح مؤتمر الهندسة المعمارية الدولية عام ٢٠٠٠ بمناسبة إعلان سنة الأمم المتحدة الدولية من أجل ثقافة للسلام. وخلال مؤتمر الهندسة المعمارية الدولية عام ٢٠٠٠ أطلع المشاركون من ٢٢ بلدا على "بيان ٢٠٠٠" الذي ينادي باحترام الحياة، ونبذ العنف، واحترام هذا الكوكب والإنصات، والإدراك، والعودة إلى التضامن.

الأنشطة الأخرى

(أ) مركز الأبحاث من أجل التكنولوجيات الجديدة والتصميمات الهندسية الإيكولوجية التي تراعي كفاءة استخدام الطاقة؛

(ب) المعرض الفريد للأكاديمية الدولية للهندسة المعمارية "أفضل أساتذة الهندسة المعمارية في العالم"، يتضمن صورا لآخر التصميم المعمارية لأشهر الأساتذة المعاصرين في مجال الهندسة المعمارية؛

(ج) تنظيم مؤتمرات ومنتديات وحلقات عمل، ومناقشات موائد مستديرة دولية؛

(د) تنظيم معارض ومنافسات دولية بشأن المشاكل الحقيقية للهندسة المعمارية، بمشاركة المهندسين المعماريين الشباب الموهوبين من جميع أنحاء العالم؛

(هـ) البرنامج الدائم "الهندسة المعمارية والأطفال".

وتوزع الأكاديمية الدولية للهندسة المعمارية معلومات بشأن أنشطتها الحالية عبر منشوراتها التالية: مجلة الأكاديمية الدولية للهندسة المعمارية (تصدر أربع مرات في السنة)، ومنشورات بشأن حلقات العمل والاجتماعات الدولية.

٥ - المركز الدولي للدراسات العرقية (مُنح المركز الاستشاري الخاص سنة ١٩٩٧)

يقوم المركز الدولي للدراسات العرقية، منذ إنشائه عام ١٩٨٢، بإجراء بحوث وإعداد برامج ومشاريع خاصة بوضع السياسة العامة في مجالات النزعات العرقية، والقومية، والفدرالية المقارنة، والعنف الجماعي، والتعددية الثقافية، والعنف الموجه ضد المرأة، والحكم. ويراعي المركز الدولي للدراسات العرقية، في اضطلاع بهذه المشاريع، ثلاثة أهداف عامة هي: البحث، والتدخل في مجال السياسة العامة، وتشكيل القيم. وفي أعماله المتصلة بالأمم المتحدة، يركز المركز بالأساس على عمل لجنة حقوق الإنسان، والفريق العامل المعني بالأقليات وعلى تقديم الدعم إلى عمل المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالعنف الموجه ضد المرأة.

المشاركة في أعمال الفريق العامل المعني بالأقليات

١٩٩٧ - شارك ممثل المنظمة في الدورة الثالثة للفريق العامل المعني بالأقليات وأشار إلى أن الإعلان لم يحظ بنفس الدرجة من الاعتراف والتركيز التي حظيت بها سائر الصكوك الدولية، ودعا الفريق العامل إلى ضمان تعزيز الإعلان واتخاذ الخطوات اللازمة لإعماله بشكل فعال.

١٩٩٨ - شارك ممثل المنظمة في الدورة الرابعة للفريق العامل المعني بالأقليات وأكد من جديد أهمية أنشطة المتابعة وضرورة تقييم حالة تنفيذ التوصيات التي اعتمدت في الدورة السابقة. وحث ممثل المركز الدولي للدراسات العرقية أيضا الفريق العامل على التركيز على التطورات الأخيرة الحاصلة في مجال حل الصراعات الدائرة منذ أمد بعيد وإدراجها ضمن عمل الفريق العامل.

١٩٩٩ - حضر ممثل المنظمة جلسات الدورة الخامسة للفريق العامل المعني بالأقليات التي عقدت في جنيف، في الفترة ما بين ٢٥ و ٣١ أيار/مايو ١٩٩٩ وقدم مداخلات في هذه الدورة. وعُمت ورقة عمل أعدها المركز بعنوان "دور الفريق العامل في المستقبل" (E/CN.4/Sub.2/AC.5/1999/WP.9) ونوقشت هذه الورقة بعد عرضها.

٢٠٠٠ - شارك ممثل المنظمة في الدورة السادسة للفريق العامل المعني بالأقليات وأدلى ببيان شفوي يتعلق بالقضايا المواضيعية التي يمكن أن يركز عليها الفريق العامل من أجل إجراء مزيد من الدراسة والبحث والتحليل.

الإجراءات المتخذة تنفيذًا لقرارات الأمم المتحدة وغيرها من أشكال الأنشطة التشاورية والفنية

يقوم المركز الدولي للدراسات العرقية بإلقاء محاضرات سنوية بشأن حقوق الأقليات في جنيف منذ ١٩٩٧. وترتبط هذه المحاضرات بشكل وثيق بما يقوم به الفريق العامل المعني بالأقليات وتتناول المواضيع الحالية والرئيسية المتعلقة بالأقليات. وفيما يلي سلسلة المحاضرات التي نُظمت سابقاً:

(أ) أيار/مايو ١٩٩٧: فينا داس (أستاذ علم الاجتماع، مدرسة دلهي للاقتصاد)، "المجتمعات المحلية بوصفها أطرافاً فاعلة سياسية: مسألة الحقوق الثقافية"؛

(ب) أيار/مايو ١٩٩٨، هنري ج. ستاينر (أستاذ القانون، مدرسة هارفارد للقانون)، "إعلان ١٩٩٢ بشأن الأقليات ونظم الاستقلال الذاتي: معضلات حقوق الإنسان"؛

(ج) أيار/مايو ١٩٩٩، رادিকা كوماراسوامي (المقرر الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالعنف الموجه ضد المرأة)، "مسألة شرف: المرأة، والزعة العرقية والصراع المسلح"؛

(د) أيار/مايو ٢٠٠٠: ياش غاي (سير ي. ك. باو، أستاذ القانون العام، جامعة هونغ كونغ)، "وضع دساتير للمجتمعات المجزأة".

وبناء على طلب رئيسي الفريق العامل المعني بالأقليات والفريق العامل المعني بالسكان الأصليين، نظم المركز الدولي للدراسات العرقية حلقة دراسية بعنوان "التعددية الثقافية في أفريقيا: التوفيق بين الجماعات بشكل سلمي وبناء في الحالات التي تنطوي على وجود أقليات وسكان أصليين"، وذلك في أروشا، جمهورية تنزانيا المتحدة، في الفترة من ١٣ إلى ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٠. وقد تعاونت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، التي يوجد مقرها في أروشا، في إعداد وتنظيم هذه الحلقة الدراسية. وعقد المركز الدولي للدراسات العرقية في جنيف في ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٠ اجتماعاً بشأن التنسيق المؤسسي وتعزيز الدعم المؤسسي الإقليمي المقدم إلى الفريق العامل المعني بالأقليات. وترأس هذا الاجتماع السيد أسبيرون إيدي، رئيس الفريق العامل المعني بالأقليات.

ونظم المركز الدولي للدراسات العرقية اجتماعاً غير رسمي في قصر الأمم بين المنظمات غير الحكومية لجنوب آسيا وممثلين لسفارات جنوب آسيا بهدف فتح حوار بشأن قضايا الأقليات. واجتمع ممثلون من سفارات كل من سري لانكا، والهند، وباكستان، وبنغلاديش، ونيبال مع ممثلي المنظمات غير الحكومية من مجتمعات الأقليات من داليت وكشمير، والسيخ، وغيرها من الأقليات.

ويقدم المركز الدولي للدراسات العرقية الدعم المؤسسي إلى المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالعنف الموجه ضد المرأة، كما ساعد موظفو المركز الدولي المقررة الخاصة في إعداد تقاريرها السنوية المرفوعة إلى الجمعية العامة وفي إعداد وصيانة محفوظات المقررة الخاصة بشأن العنف الموجه ضد المرأة.

المبادرات الوطنية والإقليمية

مشروع بشأن حماية الأقليات في جنوب آسيا - بدأ هذا المشروع من أجل تحقيق ثلاثة أهداف عامة، وهي إجراء دراسة مفصلة للتجارب، والإنجازات ومواطن القصور في الترتيبات المتعلقة بالأقليات/الأغليات في المنطقة من أجل تقديم مساهمة قيمة في مداولات الفريق العامل المعني بالأقليات؛ والربط بين جهود المجتمع المدني والحكومات الإقليمية المبذولة من أجل إضفاء الوضوح على حقوق وواجبات الأقليات وتعزيز التفاهم بين الجماعات العرقية الداخلة أو قد تدخل في سياسة المواجهة؛ واستخدام الكتلة الحرجة للتجربة العملية التي تنشأ عن هذه الممارسة كأساس ملائم لمواصلة استكشاف إمكانية إحداث شكل من أشكال الخدمات الاستشارية على كل من الصعيد الإقليمي والوطني و/أو المحلي.

حلقات العمل الوطنية

عقدت حلقة عمل سري لانكا في ١٤ آب/أغسطس ١٩٩٩ في معهد مؤسسة سري لانكا. وعرض الدكتور جاياديفا أويانغودا المحاضر الأقدم بقسم التاريخ والعلوم السياسية، جامعة كولومبو الورقة القطرية بعنوان: "سري لانكا: مسألة حقوق الأقليات" وعقدت مناقشات متابعة في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، تناولت الموضوعات التالية:

- (أ) كيفية معالجة أسباب القلق المتصلة بالعلاقات بين الأغلبية والأقلية في الإطار الدستوري للتعددية؟
- (ب) هل لا تزال لغة الحوار بين الأغلبية والأقلية مجدية في تصورات التحرر السياسي؟
- (ج) كيف يمكن للديمقراطية التوفيق بين خطابي الأغلبية والأقلية فيما يتعلق بحقوق الفئات؟
- (د) كيف ينبغي لخطاب حقوق الإنسان أن يستجيب لأزمة العلاقات بين الأغلبية والأقلية في سري لانكا؟

عقدت حلقة عمل بنغلاديش في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ في دكا وقدمت الدكتورة أمينة محسن، المحاضرة بقسم العلاقات الدولية بجامعة دكا الورقة القطرية، وموضوعها "مسألة حماية حقوق الأقليات في بنغلاديش".

إنشاء المجالس الاستشارية الإقليمية

تتمثل الخطى الأولى في هذا الاتجاه في تكليف كاتبي الورقات القطرية. ويمكن تحقيق الهدف النهائي بعد انعقاد جميع حلقات العمل، وإجراء مزيد من المناقشات بشأن المواضيع الخاصة بكل بلد، كما هو الحال في التجربة السريلانكية.

٦ - الاتحاد الدولي للمنظمات غير الحكومية العاملة على منع إساءة استعمال المخدرات والمؤثرات العقلية (مُنح المركز الاستشاري الخاص سنة ١٩٨٩)

أهداف الاتحاد:

(أ) إيجاد تفاعل تعاوني مثمر بين المنظمات غير الحكومية على الصعيدين الإقليمي والدولي، بغية تحديد الاحتياجات إلى الخدمات وتنفيذ شتى البرامج الهادفة إلى منع ومكافحة إساءة استعمال المخدرات، سعياً إلى تحقيق الغاية المتمثلة في تحقيق مجتمع خالٍ من المخدرات؛

(ب) تعزيز التعاون والتكاتف بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي؛

زيادة العضوية

زاد عدد أعضاء الاتحاد من ٥٤ عضواً ينتمون إلى ٣١ بلداً في نهاية عام ١٩٩٦ إلى ٧١ عضواً ينتمون إلى ٣٦ بلداً بحلول ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٠. والبلدان الجديدة التي ينتمي إليها الأعضاء هي: الصين (١٩٩٩)، جمهورية كوريا (١٩٩٨)، ميانمار (٢٠٠٠)، أسبانيا (١٩٩٩)، فييت نام (١٩٩٧). أما الأعضاء الجدد فهم: الاتحاد الآسيوي للأوساط العلاجية (١٩٩٩)، المنظمة الأسرية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ (١٩٩٩)، المنظمات غير الحكومية في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ من أجل منع إساءة استعمال المخدرات والمؤثرات العقلية (٢٠٠٠)، المجلس الإقليمي لجنوب وشرق آسيا التابع للمنظمة الدولية لفرسان الخير المسيحيين (٢٠٠٠) "International Organization of Good Templars"، اتحاد جنوب آسيا لمنع إساءة استعمال المخدرات والمؤثرات العقلية (١٩٩٨).

التمويل

لم يتلق الاتحاد أي تمويل من برنامج الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات خلال الفترة قيد الاستعراض.

الانضمام إلى عضوية المنظمات الأخرى

انضم الاتحاد إلى المركز الاستشاري للمنظمات غير الحكومية الدولية التالية:

(أ) انضم الاتحاد الدولي للمنظمات غير الحكومية العاملة على منع إساءة استعمال المخدرات والمؤثرات العقلية إلى الاتحاد العالمي للمنظمات الأسرية كعضو في عام ١٩٩٨؛

(ب) كان الاتحاد ضمن الأعضاء المؤسسين لاتحاد المنظمات غير الحكومية في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ من أجل منع إساءة استعمال المخدرات والمؤثرات العقلية، الذي يقع مقره في بانكوك، تايلند، ويوجد ترتيب للعضوية المشتركة بين المنظمين.

أما الاتحاد الدولي للمنظمات غير الحكومية من أجل المبادرة العالمية المتعلقة بالمنع الأساسي لإساءة استعمال المؤثرات العقلية، الذي أسسه بالاشتراك الاتحاد الدولي للمنظمات غير الحكومية العاملة على منع إساءة استعمال المخدرات والمؤثرات العقلية المنظمة الدولية لفرسان الخير المسيحيين ومعهد موارد الآباء للتوعية المتصلة بالمخدرات "Par-ents Resource Institute for Drug Education" والمؤسسة الدولية للنظرة العالمية، والمجلس الدولي المعني بمشاكل الكحول والإدمان، فقد تم حله نظرا لأن تعاونه مع برنامج الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنظمة الصحة العالمية لم يثمر أية نتائج إيجابية.

المشاركة في أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية

حضر رئيس الاتحاد الدولي للمنظمات غير الحكومية العاملة على منع إساءة استعمال المخدرات والمؤثرات العقلية الدورة الثالثة والثلاثين للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (بانكوك ٢٣-٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٧).

حضر ممثلو الاتحاد ندوة المنظمات غير الحكومية المنعقدة في كوالالمبور، ماليزيا، من ٨ إلى ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، والمعنية بالتنمية الاجتماعية في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ وقد اقترحت الندوة "رسالة إلى مانيلا".

حضر ممثلو الاتحاد المؤتمر الوزاري الخامس لآسيا والمحيط الهادئ، المعني بالتنمية الاجتماعية (مانيلا، الفلبين، من ٥ إلى ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧).

حضر ممثلو الاتحاد كمراقبين الدورة الرابعة والخمسين للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (بانكوك، تايلند، من ١٦ إلى ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٨).

حضر رئيس الاتحاد الدورة السادسة والخمسين للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (بانكوك، تايلند).

حضر سكرتير الاتحاد جلسة الاستماع التي عقدتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ للتحضير لجمعية الأمم المتحدة للألفية، وذلك في جامعة الأمم المتحدة بطوكيو (طوكيو، اليابان، من ٩ إلى ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩).

التعاون مع برامج الأمم المتحدة وهيئاتها ووكالاتها المتخصصة دخل الاتحاد في علاقات عمل مع منظمة الصحة العالمية.

تعاون الاتحاد مع منظمة الصحة العالمية لزيادة الوعي الدولي بالأضرار الناتجة عن إساءة استعمال الكحول، وجلسات الاستماع المتعلقة بالاتفاقية الإطارية لمراقبة التبغ.

قام الاتحاد والاتحاد الوطني الماليزي لمكافحة المخدرات باستضافة المؤتمر الدولي للقطاع الخاص المعني بمشاكل المخدرات في محل العمل وفي المجتمع المحلي، ونشر مداولاته (بيتالنج جايا، ماليزيا، من ٣ إلى ٦ تموز/يوليه ١٩٩٧)، وقد نظم المؤتمر بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنظمة العمل الدولية. وكانت أهدافه كما يلي:

(أ) تعبئة جهود القطاع الخاص للحد من إساءة استعمال المخدرات؛

(ب) تعزيز الشراكة بين أوساط الأعمال التجارية والمجتمع المحلي لاتخاذ إجراءات ضد إساءة استعمال المخدرات.

تم رفع مستوى الاتحاد إلى مركز منظمة غير حكومية تقيم علاقة عمل مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو).

تعاون الاتحاد مع برنامج الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات في توزيع ومقارنة الردود لإعداد صحيفة الوقائع التابعة لبرنامج الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات/المنظمات غير الحكومية في عام ١٩٩٧، ومرة أخرى في عام ٢٠٠٠.

تعاون الاتحاد مع المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات في بانكوك في تنفيذ الجولة الدراسية لكبار الموظفين من الصين وفيت نام وكمبوديا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار، بغية دراسة التعاون في ميدان برامج التوعية لمنع إساءة استعمال المخدرات والمؤثرات العقلية، في سنغافورة وماليزيا، من ١٦ إلى ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٧، والتعاون مع المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات في بانكوك، ونفذ المكتب بيان "إضاءة الأنوار" في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠. وحضر مسؤول من الاتحاد كمراقب مشاورة الشباب من أجل قرن حاد وعشرين خال من المخدرات، في مقر اليونسكو وبدعوة منها (باريس، ٩-١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٠).

درجت أمانة الاتحاد على القيام سنويا بتعميم مسبق للرسائل التي تنشر في مواعيد محددة فيما يتعلق باليوم الدولي لمكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها، التي يوجهها الأمين العام للأمم المتحدة والمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات، وذلك على النحو التالي:

(أ) ”حشد المجتمعات المحلية لمنع إساءة استعمال المخدرات“؛

(ب) ”الشباب يتحد لمنع إساءة استعمال المخدرات“؛

(ج) ”الموسيقى“؛

(د) ”مواجهة الواقع: الحرمان والرشوة والعنف“.

يحتفل أعضاء الاتحاد الدولي للمنظمات غير الحكومية العاملة على منع إساءة استعمال المخدرات والمؤثرات العقلية سنويا باليوم الدولي في ٢٦ حزيران/يونيه من كل عام في الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٠.

وقدّم الاتحاد الدولي للمنظمات غير الحكومية العاملة على منع إساءة استعمال المخدرات والمؤثرات العقلية اقتراحات من أجل الإعداد لمؤتمر الأمم المتحدة العاشر لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين المقرر عقده في عام ٢٠٠٠.

الأنشطة الأخرى ذات الصلة

طرح الاتحاد الدولي للمنظمات غير الحكومية العاملة على منع إساءة استعمال المخدرات والمؤثرات العقلية صفحة استقبال على شبكة الإنترنت، <http://mmserve.com/drugs/ifngo>.

ونظم الاتحاد بالتعاون مع فروع المؤتمرات الدولية التالية:

- المؤتمر الدولي السابع عاشر للاتحاد الدولي للمنظمات غير الحكومية العاملة على منع إساءة استعمال المخدرات والمؤثرات العقلية (بانكوك، تايلند، ٨-١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨)، بعنوان: ”أبعاد جديدة لمنع إساءة استعمال المخدرات والمؤثرات العقلية“.

- المؤتمر الدولي الثامن عشر للاتحاد الدولي للمنظمات غير الحكومية العاملة على منع إساءة استعمال المخدرات والمؤثرات العقلية (برسبين، أستراليا، من ٣ إلى ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٠) بعنوان: ”الاستراتيجيات العالمية والشعبية بشأن المخدرات“.

- قام الاتحاد الدولي للمنظمات غير الحكومية العاملة على منع إساءة استعمال المخدرات والمؤثرات العقلية وبالتعاون مع فروعه في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا باستضافة وتنظيم المؤتمرات الدولية التالية: حلقة العمل الثامنة للمنظمات غير الحكومية التابعة للاتحاد الدولي للمنظمات غير الحكومية العاملة على منع إساءة استعمال المخدرات والمؤثرات العقلية ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا (سنغافورة، ١٩ إلى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧) بعنوان: "تعبئة المجتمعات المحلية لمنع إساءة استعمال المخدرات". وحلقة العمل التاسعة للمنظمات غير الحكومية بإشراف الاتحاد الدولي للمنظمات غير الحكومية العاملة على منع إساءة استعمال المخدرات والمؤثرات العقلية ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا (جاكرتا، اندونيسيا، ٢٦ إلى ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩) بعنوان "الشباب يتحدثون لمنع إساءة استعمال المخدرات". حلقة العمل العاشرة للمنظمات غير الحكومية للاتحاد الدولي للمنظمات غير الحكومية العاملة على منع إساءة استعمال المخدرات والمؤثرات العقلية ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا (بانكوك، تايلند، ٢٦-٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٠) وبمعنا: "تضامن رابطة أمم جنوب شرقي آسيا لمنع إساءة استعمال المخدرات والمؤثرات العقلية".

وحضر ممثلو الاتحاد الدولي للمنظمات غير الحكومية العاملة على منع إساءة استعمال المخدرات والمؤثرات العقلية الاجتماع الحادي والعشرين لكبار المسؤولين في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا المعني بمسائل المخدرات، (جاكرتا، اندونيسيا، ٦ إلى ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٩).

شاركت الفروع التابعة للاتحاد الدولي للمنظمات غير الحكومية العاملة على منع إساءة استعمال المخدرات والمؤثرات العقلية في بلدان رابطة جنوب شرقي آسيا في حلقة العمل التدريبية من أجل الوصول إلى شبكة الإنترنت التي نظمتها استراليا، المجلس المعني بالكحول والمخدرات الأخرى باستراليا، (بانكوك، تايلند، ٢٦-٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٠).

٧ - المعهد الدولي للدراسات العليا في العلوم الجنائية (مُنح المركز الاستشاري الخاص سنة ١٩٨٩)

أنشأت الرابطة الدولية لقانون العقوبات المعهد الدولي للدراسات العليا في العلوم الجنائية في عام ١٩٧٢ كمؤسسة عامة بموجب مرسوم من رئيس إيطاليا. والمعهد الدولي للدراسات العليا في العلوم الجنائية هو مؤسسة تعليمية علمية للدراسات العليا لا تهدف للربح مكرسة للدراسات والأبحاث والتدريب والتعاون التقني في مجال القانون الجنائي الدولي وحقوق الإنسان. وقد أقام على مدى السنوات أشكالا للتعاون والشراكة مع العديد من هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة.

المشاركة في أعمال المجلس الاقتصادي الاجتماعي وهيئاته الفرعية و/أو مؤتمرات واجتماعات الأمم المتحدة الأخرى

شارك المعهد الدولي للدراسات العليا في العلوم الجنائية أثناء الفترة قيد النظر في كثير من المؤتمرات والاجتماعات الدولية. وحضر ممثلوه، فيما يتعلق واجتماعات الأمم المتحدة بصفة خاصة، مناسبات من بينها الدورات السنوية للجنة حقوق الإنسان (جنيف، ١٩٩٧-٢٠٠٠) ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية (فيينا، ١٩٩٧-٢٠٠٠)، ومؤتمر الأمم المتحدة للدبلوماسي للمفوضين المعني بإنشاء محكمة جنائية دولية (روما، ١٩٩٨)، (وكان رئيس المؤتمر أحد أعضاء مجلس إدارة المعهد وترأس رئيس المعهد الدولي للدراسات العليا في العلوم الجنائية لجنة الصياغة المنبثقة عن المؤتمر) ومؤتمر الأمم المتحدة العاشر لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين (فيينا، ٢٠٠٠)، ودورات اللجنة التحضيرية المعنية بإنشاء محكمة جنائية دولية (نيويورك، ١٩٩٧-٢٠٠٠) (وكان رئيس المعهد نائبا لرئيس اللجنة) ودورات اللجنة المخصصة لوضع اتفاقية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (فيينا، ١٩٩٩-٢٠٠٠).

وأثناء فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ عينت لجنة حقوق الإنسان رئيس المعهد ليعمل بوصفه الخبير المستقل المعني بالحقوق في رد الاعتبار لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية وتعويضهم. وفضلا عن ذلك يدعى ممثلو المعهد الدولي للدراسات العليا في العلوم الجنائية، في معظم اجتماعات الأمم المتحدة والاجتماعات الدولية الأخرى، لإلقاء محاضرات أو العمل بوصفهم أشخاصا مرجعيين، أو لتقديم دراسات أو ورقات أو للمساهمة بما يتوفر لهم من معرفة وخبرة فنية.

وقد وقع المعهد اتفاقا خاصا للتعاون مع مركز منع الجريمة الدولية التابع لمكتب الأمم المتحدة في فيينا وهو يمثل إحدى المنظمات المكونة لشبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة

والعدالة الجنائية الذي أنشأته الجمعية العامة في قرارها ١٥٢/٤٦ وذلك بغرض مساعدة الدول الأعضاء في تعزيز التعاون الدولي في المجال الحيوي لمنع الجريمة والعدالة الجنائية.

التعاون مع هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة

الأنشطة الداعمة لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية

كان عمل المعهد في مجال إنشاء المحكمة الجنائية الدولية واسعا بحيث اشتمل على أكثر من ٢٠ مؤتمرا دوليا واجتماعا بين الدورات والحلقات الدراسية وأفرقة الخبراء التي جرى تنظيمها منذ إنشاء المعهد.

ونظم المعهد في الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٠ بعض الاجتماعات بين الدورات للجنة التحضيرية التابعة للجمعية العامة والمعنية بإنشاء محكمة جنائية دولية (٢٩ أيار/مايو إلى ٤ حزيران/يونيه و ١٦ إلى ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ و ٢٢ إلى ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٩ و ٣١ كانون الثاني/يناير إلى ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٠) وذلك بالتعاون مع مكتب الشؤون القانونية بالأمانة العامة للأمم المتحدة. كما نظم اجتماعا غير رسمي للمكتب (٤-٨ أيار/مايو ١٩٩٨) من أجل الإعداد للمؤتمر الدبلوماسي وحضره الرئيس المعين والمقرر العام والأمانة العامة للأمم المتحدة (مكتب الشؤون القانونية والمكتب التنفيذي للأمين العام) وخبراء معنيون بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية.

حماية حقوق الإنسان أثناء إقامة العدالة الجنائية

في الفترة ٢٥ أيار/مايو إلى ١ حزيران/يونيه ١٩٩٧ نظّم المعهد الدولي للدراسات العليا في العلوم الجنائية حلقة دراسية تدريبية للبلدان الأفريقية الناطقة باللغة البرتغالية وذلك بالتعاون مع مركز منع الجريمة الدولية ومركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومجلس أوروبا واللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان.

وحضر المؤتمر الدولي المعني بالإفلات من الجرائم الدولية والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان الذي نظّمه المعهد الدولي للدراسات العليا في العلوم الجنائية (١٦ إلى ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧) مسؤولون وخبراء اختارهم مركز منع الجريمة الدولية ومركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

التعاون الدولي في المسائل الجنائية

في أعقاب اجتماع فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتسليم المجرمين الذي نُظّم في عام ١٩٩٦ بالتعاون مع مركز منع الجريمة الدولية، نفذ المعهد الدولي للدراسات العليا في العلوم الجنائية ثلاثة أنشطة تتصل بتسليم المجرمين هي: (أ) الاجتماع الدولي لفريق الخبراء

(٣٠ إلى ٣١ أيار/مايو ١٩٩٧) الذي نظم بالتعاون مع مركز منع الجريمة الدولية وذلك بغرض التحضير لحلقات دراسية تدريبية دولية للمسؤولين عن العدالة والشؤون الأجنبية في البلدان النامية. وكانت الجمعية العامة قد أذنت بعقد هذه الحلقات الدراسية في قرارها ٨٨/٥٢ المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧؛ (ب) حلقة دراسية تدريبية للبلدان النامية (١٦ إلى ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧)؛ (ج) اجتماع الأمم المتحدة لفريق الخبراء لوضع تشريع نموذجي لتسليم المجرمين (٢٢-٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧).

ونظّم المعهد أيضا بالتعاون مع مركز منع الجريمة الدولية الحلقة الدراسية التدريبية الدولية بشأن التعاون الدولي في المسائل الجنائية (١-٥ حزيران/يونيه ١٩٩٧) وحضرها المدّعون العموميون في العديد من البلدان العربية وكانت تهدف إلى تعزيز التعاون الدولي في المسائل الجنائية.

القانون الجنائي الدولي

نظّم معهد الدراسات العليا في العلوم الجنائية وبالتعاون مع مركز منع الجريمة الدولية مؤتمرا دوليا عن نظم العدالة الجنائية المقارنة (١٦-٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧) لمعالجة قضايا مهمة مثل القانون الجنائي الدولي كوسيلة لتوحيد النظم والتشريعات القانونية الوطنية المختلفة.

تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر بحلة انتقالية تقع معظم الأنشطة المذكورة أعلاه ضمن إطار برنامج المعهد لتقديم المساعدة التقنية والتعاون الذي تُنفذ بالتعاون مع مكاتب الأمانة العامة للأمم المتحدة وهيئاتها ووكالاتها المتخصصة ويرمى إلى تقديم المساعدة للبلدان النامية ولا سيما البلدان الأفريقية والعربية وكذلك بلدان وسط وشرق أوروبا. ويعالج هذا البرنامج مجالات تعزيز واحترام حقوق الإنسان ضمن نظم العدالة الجنائية والتعاون الدولي في المسائل الجنائية، بما في ذلك تسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة ومكافحة الجريمة المنظمة ومظاهرها عبر الوطنية والحكم السليم وسيادة القانون وتقديم الدعم للمحكمة الجنائية الدولية.

التشاور والتعاون مع موظفي الأمانة العامة للأمم المتحدة احتفظ المعهد الدولي للدراسات العليا في العلوم الجنائية بعلاقة تعاونية وثيقة وبناءة مع رصفائه في مختلف الوحدات بالأمانة العامة للأمم المتحدة. وقد ساعدت الأعمال التي أسفرت عن إنشاء المحكمة الجنائية الدولية والأعمال المتعلقة بحماية حقوق الإنسان بصفة خاصة في تعزيز التعاون مع المسؤولين في مكتب الشؤون القانونية ومركز حقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

ومما يؤسف له أن العمل الاستشاري والتعاوني مع المسؤولين في مكتب مكافحة المخدرات ومنع الجريمة قد تقلص بدرجة كبيرة منذ عام ١٩٩٨ وذلك بسبب السياسة المتعمدة التي اتبعتها إدارة المكتب، وبالرغم من طلب المعهد وعرضه المتكرر لتقديم التعاون.

وتشكل هذه الحالة التي تم اطلاع الأمين العام والهيئات الأخرى عليها ضررا ليس فقط للأمم المتحدة كمؤسسة ولكن قبل كل شيء لأعضائها ولا سيما البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية التي حُرمت من الآثار الجيدة للبرامج التي ينظمها المعهد الدولي للدراسات العليا في العلوم الجنائية بالتعاون مع مختلف مكاتب الأمم المتحدة الموجودة في فيينا ولا سيما مركز منع الجريمة الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الدولي لمراقبة المخدرات. وأعرب العديد من المعاهد في شبكة برنامج الأمم المتحدة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية وكذلك أعضاء تحالف المنظمات غير الحكومية لمنع الجريمة والعدالة الجنائية عن قلقها بشأن قرار المكتب المتعلق بتقليص تعاونه أو جعله انتقائيا للغاية مع الشركاء القدامى بالرغم من ولايات وتوصيات هيئات صنع القرار ذات الصلة في الأمم المتحدة.

٨ - المنظمة الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (منحت المركز الاستشاري الخاص سنة ١٩٨١)

الغرض من المنظمة الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري غرض إنساني نابع من مبدأ المساواة في الكرامة وحقوق البشر كافة. وترد المبادئ والأهداف المحددة للمنظمة في إعلان الأمم المتحدة للقضاء على التمييز العنصري. وتعتمد المنظمة جميع الوسائل المشروعة للإسهام في القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري في كل مكان، ولهذا الغرض تحاول تنظيم الجهود من أجل ضمان قدر أكبر من الفعالية، بما في ذلك ما يلي:

(أ) تجميع المعلومات وإعداد الدراسات والمراجع المتعلقة بالعنصرية بصفة عامة ونشرها؛

(ب) تنمية الوعي بمشكلة العنصرية وخطرها على المجتمع الإنساني والكرامة الإنسانية والسلام العالمي من خلال المنشورات والمؤتمرات والحلقات الدراسية وغير ذلك من الوسائل؛

(ج) تأكيد القيم الأخلاقية والإنسانية المتعلقة بالمساواة والعدالة دون تمييز؛

(د) كشف الترابط بين العنصرية والاستعمار والإمبريالية؛

(هـ) التعاون مع المنظمات غير الحكومية العاملة في ميدان مكافحة العنصرية والتمييز العنصري، ودعم جهودها؛

(و) الاضطلاع بأنشطة أخرى من شأنها أن تسهم في تحقيق قدر أكبر من التفاهم بين الشعوب على أساس التساوي في الاعتبار والكرامة بين البشر كافة. وعلى سبيل المثال، تقدم المنظمة من وقت لآخر منح زمالة لتخريج الطلبة، وتقدم جائزة دولية للنهوض بالتفاهم الإنساني.

الأنشطة

تواصل المنظمة، على نحو ما فعلت خلال العقدین الماضیین، القيام بعدد من الأنشطة والمشاريع، وغالبا ما يتم ذلك بالتعاون مع الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الأخرى المعنية بحقوق الإنسان والقضاء على التمييز العنصري. وتوجه جميع جهود المنظمة نحو تحقيق أهداف الأمم المتحدة عن طريق محاربة التمييز في جميع الميادين. وخلال الفترة قيد الاستعراض عقدت المنظمة بالتعاون مع الجامعات والمنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة، حلقات دراسية ومؤتمرات بشأن العنصرية والتمييز العنصري بصفة عامة، وبشأن حق

الفلسطينيين في تقرير مصيرهم وحقوق وأوضاع الشعوب الأصلية والأقليات، في جنيف ونيويورك والشرق الأوسط. كما شاركت عن طريق البيانات الشفوية والخطية فيما لا يقل عن ٢٠٠ مؤتمر وحلقة دراسية نظمتها المنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة ووكالاتها.

وشاركت المنظمة في اجتماع الأمم المتحدة الدولي للمنظمات غير الحكومية/ندوة المنظمات غير الحكومية الأوروبية بشأن قضية فلسطين "إنهاء ٣٠ عاما من الاحتلال: دور المنظمات غير الحكومية" (من ٢٥ إلى ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٧، جنيف). وفي اجتماع الأمم المتحدة الدولي للمنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين (٢٧-٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٨، القاهرة). وشاركت المنظمة في منتدى المنظمات غير الحكومية المعقود خلال المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية وفي الاحتفال بالذكرى الخمسين للمنظمة (جنيف، ١٨-٢٠ أيار/مايو ١٩٩٨).

وشاركت المنظمة في جميع الدورات التي عقدتها لجنة حقوق الإنسان في الفترة من ١٩٩٧ إلى عام ٢٠٠٠ واضطلعت بأنشطة مختلفة، لا سيما في إطار البند ٦ من جدول الأعمال "العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وجميع أشكال التمييز"، والبند ٨ "مسألة انتهاك حقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة، بما فيها فلسطين"، والبند ٩ "مسألة انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية في أي جزء من العالم"، والبند ١٠ "الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"، والبند ١٧ "تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها"، والبند ٢٠ "ترشيد عمل اللجنة".

وشاركت المنظمة في جميع الدورات التي عقدتها اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان خلال الفترة من ١٩٩٧ إلى عام ٢٠٠٠ وأبجرت أنشطة مختلفة، لا سيما في إطار البند ٢ من جدول الأعمال "مسألة انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك سياسات التمييز والعزل العنصريين، في جميع البلدان، مع الاهتمام خاصة بالبلدان والأقاليم المستعمرة وغيرها من البلدان والأقاليم التابعة"، والبند ٣ "البحث الشامل للقضايا الموضوعية المتعلقة بالقضاء على التمييز العنصري"، والبند ٤ "إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"، والبند ١٠ "حق الفرد في العودة إلى بلده"، والبند ١٢ "استعراض الجديد من التطورات في الميادين التي ما فتئت اللجنة الفرعية تعنى بها أو قد تعنى بها".

وقدمت المنظمة توصيات بشأن المؤتمر العالمي المعني بالعنصرية والتمييز العنصري وفقا لقرار لجنة حقوق الإنسان ١٩٩٧/٧٤ عن طريق اللجنة التحضيرية أثناء دورتها الخامسة والخمسين والسادسة والخمسين.

وتعمل المنظمة ضمن إطار اللجنة الفرعية المعنية بالعنصرية والتمييز العنصري وإنهاء الاستعمار كما أنها عضو في لجنة التنسيق الدولية للمنظمات غير الحكومية المعنية بقضية فلسطين، وفي اللجنة الخاصة بالمنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان، وفي مؤتمر المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وتنشر المنظمة رسالة إخبارية نصف سنوية تضم أقساماً عن "آخر أخبار الأمم المتحدة"، وتقدم معلومات إلى هيئات الأمم المتحدة، بما فيها اللجان والأفرقة العاملة التي تعالج مسائل محددة بشأن العنصرية والتمييز العنصري، وتقدم ملاحظات وتقارير إلى مسؤولين بالأمانة العامة للأمم المتحدة، فضلاً عن مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان والمقررين الخاصين والمنظمات غير الحكومية.

وشاركت المنظمة في رعاية اجتماعي مائدة مستديرة نظمتا في مقر الأمم المتحدة في جنيف خلال دورة مركز حقوق الإنسان المعقودة في ١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٩ وخلال دورة اللجنة الفرعية المعقودة في ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٨ والمعنونة "قتل شعب" والمتعلقة بأثر الجزاءات الاقتصادية على العراق. كما شاركت في رعاية اجتماعي مائدة مستديرة للهيئتين نفسيهما في عام ٢٠٠٠ تتعلقان بالعواقب الوخيمة للجزاءات الاقتصادية.

ودعيت المنظمة إلى المشاركة في تنظيم حلقة دراسية عقدت يومي ١٧ و ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٠ في جامعة جنيف كان موضوعها "الحظر + اليورانيوم المنضب = الإبادة الجماعية".

وشاركت المنظمة في الأنشطة المضطلع بها لتأييد قرار الجمعية العامة ١٢٧/٥٢ المعنون "عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، ١٩٩٥-٢٠٠٤، والأنشطة الإعلامية في ميدان حقوق الإنسان". ووجهت رسائل إلى وزراء التعليم في العالم بأسره تحثهم فيها على إدراج مسألة التثقيف في مجال حقوق الإنسان في مناهجهم الدراسية وشجعت الرابطة الدولية للفنادق والمطاعم على وضع رمز الأمم المتحدة عند مداخل الفنادق وعلى عرض نسخ من الميثاق ومن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مترجمة إلى جميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة في غرف الفنادق.

وقد منحت جامعة بوفواتاتسوانا (جنوب أفريقيا) البروفسور الدكتور توركايا أتاف، عضو المجلس التنفيذي للمنظمة، شهادة تقدير لإسهامه في تطوير الثقافة الأفريقية. وقد نشر في عام ٢٠٠٠ كتاباً عنوانه "التمييز والصراع" يعالج فيه مختلف أنواع التمييز بوصفها مصادر للصراعات. ويعطي فيه أمثلة عن المواقف وأنماط السلوك التمييزية التي قد تؤدي إلى حدوث الصراعات. ويقدم الكتاب نظرة شاملة وصادقة عن موجات التحيز

والاستبعاد والعنصرية والعنف التي ما فتئت تتصاعد والتي ستظل كذلك حتى يتم القضاء نهائيا على التمييز.

وواصل أعضاء المجلس التنفيذي للمنظمة إجراء مقابلات تركز على جنوب أفريقيا والشعوب الأصلية والأقليات وتدعم حقوق الفلسطينيين مع وكالات الأنباء والمؤسسات الصحفية والإذاعية والتلفزيونية، قبل مؤتمر قمة كامب ديفيد المعقود في صيف عام ٢٠٠٠ وأثناءه وبعده.

منشورات

التمييز والصراع (Discrimination and Conflict): دراسة شاملة وتاريخية بشأن قضايا العنصرية والعنف القديمة والجديدة.

اجتماعا كامب ديفيد (Two Camp Davids): مقارنة اجتماع كامب ديفيد المعقود في عام ١٩٧٨ واجتماع كامب ديفيد المعقود في عام ٢٠٠٠.

القدس في كامب ديفيد (Jerusalem at Camp David): تحليل الأسباب التي حالت دون التوصل إلى اتفاق.

بدون تحيز (Without Prejudice): المجلة الدولية للمنظمة عن التمييز العنصري.

وترسل بانتظام منشورات المنظمة، بما فيها رسالتها الإخبارية وتقاريرها ودراساتها الخاصة وصحائفها ونشراؤها الإعلامية إلى مكاتب الأمم المتحدة وإلى المنظمات غير الحكومية والمكاتب والوكالات الدولية والوطنية الأخرى. ويستمر إرسال المعلومات بشأن أنشطة الأمم المتحدة والدور الذي تضطلع به المنظمة مع الأمم المتحدة، فضلا عن الاتصالات التي تقيمها المنظمة طوال العام مع الأمم المتحدة.

٩ - منظمة ريتشموند الدولية للزمالات (منحت المركز الاستشاري الخاص سنة ١٩٨٩)

تلتزم منظمة ريتشموند الدولية للزمالات من أجل الرعاية المجتمعية في ميدان الصحة العقلية التزاما عالميا بإعادة تأهيل الأشخاص الذين يعانون من الأمراض العقلية أو الإدمان، كما تلتزم بإعادة تأهيل الأطفال الذين يعانون من الحرمان والإيذاء العاطفي والبدني والجنسي؛ وتعمل على دمجهم في المجتمع. وتوجد منظمات منتسبة لمنظمة ريتشموند الدولية للزمالات في النمسا، وأستراليا، ونيوزيلندا، ومالطة، وإسرائيل، والولايات المتحدة الأمريكية، وبيرو، وجامايكا، وغرينادا، وبربادوس، وبيرو، وكوستاريكا، والهند، وسري لانكا، ونيبال، والصين (هونغ كونغ)، وماكاو، وزمبابوي.

المشاركة في أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية و/أو مؤتمراته وسائر اجتماعات الأمم المتحدة

أرسلت منظمة ريتشموند الدولية للزمالات ممثلا لها لحضور الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة بشأن مسألة المخدرات (٨ - ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨).

الأنشطة الأخرى ذات الصلة

خلال الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٠، أيدت المنظمة، في جميع جوانب عملها، اعتقاد الجمعية العامة بأن من حق جميع الأشخاص الحصول على أفضل رعاية متاحة في مجال الصحة العقلية، وضرورة معاملة الأشخاص المصابين بأمراض عقلية معاملة إنسانية واحترامهم، وحق جميع الأشخاص المصابين بأمراض عقلية في العيش والعمل في المجتمع.

وتواصل المنظمة عملها المتعلق بمسائل المخدرات في منطقة البحر الكاريبي ونيبال وبيرو لا سيما في مجال إعادة التأهيل، وقد وسعت المنظمة نطاق عملها ليشمل التعليم والأنشطة الوقائية، وخاصة في جامايكا ونيبال.

وفي نيبال، عملت المنظمة في مجال مساعدة المدمنات بغية تنفيذ حملات لتوعية النساء والفتيات وإعلامهن بالأخطار الصحية والأخطار ذات الصلة الناجمة عن إساءة استعمال المخدرات وإدمانها، واتباع استراتيجيات وبرامج تشجع على عدم إساءة استعمال المخدرات والإدمان وتعزز إعادة التأهيل والشفاء. وتقدم المنظمة المساعدة للنساء ومنظماتهن غير الرسمية من أجل وضع برامج فعالة واسعة النطاق لتثقيف الأقران، والاشتراك في تصميم هذه البرامج وتنفيذها ورصدها.

المشاورات والتعاون مع المسؤولين في الأمانة العامة للأمم المتحدة

تواصل المنظمة مشاوراتها مع برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات والاتحاد العالمي للصحة العقلية، وخاصة في منطقة البحر الكاريبي وجنوب آسيا، بخصوص أنشطتها وإمكانية التعاون معها، ولأجل إبداء اهتمام إيجابي بأنشطة لجنة فيينا للمنظمات غير الحكومية المعنية بالمخدرات وآلية منطقة البحر الكاريبي لتنسيق مراقبة المخدرات.

التعاون على المستوى الميداني

تمول المنظمة منسقا إقليميا في منطقة البحر الكاريبي، وهو يقوم أيضا بمهام مدير فرع المنظمة في جامايكا، وتتمثل مهمته في السعي إلى إقامة علاقات مع المنظمات المنتسبة لمنظمة ريتشموند الدولية للزمالات في الإقليم، والمنظمات غير الحكومية الأخرى، ومع منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، والتعاون مع هذه المنظمات. وفي نيبال تتفق الأنشطة التثقيفية والوقائية في مجال مكافحة المخدرات مع سياسات برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في جنوب آسيا.

١٠ - لجنة خدمات الخلاصيين التوحيديين (منحت المركز الاستشاري الخاص سنة ١٩٩٧)

إن منظمة لجنة خدمات الخلاصيين التوحيديين القائمة على مبادئ الخلاصية التوحيدية التي تؤكد أهمية كل شخص وكرامته وحقوقه الإنسانية، وترابط جميع مظاهر الحياة، هي منظمة طوعية غير طائفية تعمل على النهوض بالعدل في جميع أنحاء العالم.

ويلى بيان بالمنح المالية التي قدمت للشركاء في المشروع من أجل تغطية مصاريف سفرهم وإقامتهم، كي يتسنى لهم المشاركة في أنشطة الأمم المتحدة:

(أ) تقديم الدعم لثلاثة من الناشطين في مجال حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية لتمكينهم من الانضمام إلى وفد فريق القانون الدولي لحقوق الإنسان المشارك في دورة لجنة حقوق الإنسان المعقودة في جنيف في نيسان/أبريل ١٩٩٧؛

(ب) التكفل بتغطية مصاريف مشاركة ناشطين في مجال حقوق الإنسان من شمال شرق الهند في دورة لجنة حقوق الإنسان المعقودة في جنيف في تموز/يوليه ١٩٩٧؛

(ج) تقديم الدعم لإحدى الناشطات من جمهورية الكونغو الديمقراطية لتمكينها من حضور دورة عام ١٩٩٧ للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة؛

(د) تقديم الدعم لمشاركة ناشطين في مجال حقوق الإنسان من غواتيمالا والمكسيك لتمكينهم من حضور الحلقة الدراسية الدولية المخصصة لظاهرة الإفلات من العقاب وأثرها على العملية الديمقراطية، وذلك للتحضير لدورة لجنة حقوق الإنسان المعقودة في آذار/مارس ١٩٩٧؛

(هـ) تقديم الدعم لمشاركة الرئيس المشارك للجنة المعنية بصحة السكان الأصليين، وهو من شمال شرق الهند، لحضور الاجتماع المعقود بين الدورات للفريق العامل المعني بالسكان الأصليين والاجتماعات الاستشارية مع منظمة الصحة العالمية في عام ١٩٩٨؛

(و) تقديم الدعم لمشاركة أحد الناشطين في مجال حقوق الإنسان من شمال شرق الهند للمشاركة في اجتماعات الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري واللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات، المعقودة في جنيف خلال شهر آب/أغسطس ١٩٩٨؛

(ز) تقديم الدعم لناشطين في مجال حقوق الإنسان من تشياباس، المكسيك، لحضور دورة نيسان/أبريل ١٩٩٩ للجنة حقوق الإنسان في جنيف؛

(ح) تقديم الدعم لناشطين مكسيكيين في مجال حقوق الإنسان لتقديم المعلومات للجنة حقوق الإنسان التي كانت تقوم باستعراض التقرير المكسيكي الدوري الثالث والأربعين عن الامتثال للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، في تموز/يوليه ١٩٩٩ في جنيف؛

(ط) تقديم الدعم لناشطين مكسيكيين في مجال حقوق الإنسان للمشاركة في لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فيما يتعلق باستعراض التقرير الثالث عن امتثال المكسيك للعهد المذكور، وذلك في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ في جنيف. وتمكين هذين الناشطين أثناء هذه الزيارة من المشاركة في اللجنة الفرعية لحماية الأقليات، وتقديم المعلومات إليها؛

(ي) دعم مشاركة العاملين في مجال الجنس والمناهضين لأنشطة الاتجار بالأشخاص من آسيا للمشاركة في الفريق العامل المعني بأشكال الرق المعاصرة، وذلك في حزيران/يونيه ١٩٩٩ في جنيف؛

(ك) تقديم الدعم لأحد الناشطين في مجال حقوق الإنسان من شمال شرق الهند في اجتماعات الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري واللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات، في آب/أغسطس ١٩٩٩ في جنيف؛

(ل) تقديم منح لناشطين مكسيكيين اثنين من السكان الأصليين لحضور اجتماعات اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات في آب/أغسطس ١٩٩٩ في جنيف؛

(م) تقديم منحة لمنظمة التنسيق الوطني للنساء من السكان الأصليين لتمكين نساء مكسيكيات من السكان الأصليين ينتمين لمختلف الوكالات من مقابلة مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان خلال زيارتها للمكسيك في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩؛

(ن) تقديم منحة إلى منظمة "مشاهد آسيا" لتمكينها من إعداد تقرير بورما لاتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة بعد المصادقة عليها، والعمل مع الجماعات النسائية لتدريبها في مجال اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، بالإضافة إلى تدريبها على جمع المعلومات ذات الصلة لتضمينها في التقرير المقدم إلى اللجنة المعنية باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛

(س) تقديم الدعم لناشطين مكسيكيين اثنين في مجال حقوق الإنسان لحضور الاجتماع المعقود في آب/أغسطس ٢٠٠٠ للجنة حقوق الإنسان.

الأنشطة المتخذة لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة (المستوى الوطني)

ترأس عضو لجنة خدمات الخلاصيين التوحيديين اللجنة الوطنية لحقوق الطفل (١٩٩٦-١٩٩٧)، وشارك بشكل إيجابي في فريق واشنطن العامل المعني بحقوق الطفل. وقد استضافت اللجنة الوطنية لحقوق الطفل منتديات بشأن اتفاقية حقوق الطفل عقدت في جامعة هارفارد وجامعة إنديانا/بورديو وجامعة جورج تاون، كلية القانون. وشاركت لجنة خدمات الخلاصيين التوحيديين في اجتماعات المنظمات غير الحكومية خلال الفترة ١٩٩٦ إلى ١٩٩٧، التي أفضت إلى إيجاد هيئة لرصد امتثال حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لمناهج عمل بيجين.

والتقى ممثل للجنة خدمات الخلاصيين التوحيديين بمساعد الممثل الخاص للأمم المتحدة المعني ببورما، وذلك بخصوص سياسات الولايات المتحدة. ودعت لجنة خدمات الخلاصيين التوحيديين الولايات المتحدة إلى التقيد بتعريفات الأمم المتحدة المتصلة بالاتجار بالأشخاص في الاجتماع الفصلي لدورات الأفرقة التابعة لمجلس الرئيس المشترك بين الوكالات المعني بالمرأة (١٩٩٧-١٩٩٩)؛ واستجابت لجنة خدمات الخلاصيين التوحيديين في آذار/مارس ١٩٩٨ لمبادرة سياسة البيت الأبيض الخاصة بالاتجار بالأشخاص، وحثت الولايات المتحدة على تنسيق عملها في مجال السياسات العامة مع الأمم المتحدة. وانضمت لجنة خدمات الخلاصيين التوحيديين إلى عملية توجيه رسائل المنظمات غير الحكومية المشتركة، خلال الفترة ١٩٩٧-١٩٩٩، إلى كونغرس الولايات المتحدة والفرع التنفيذي لتشجيع الولايات المتحدة على دفع التأخرات المستحقة عليها للأمم المتحدة.

وشاركت لجنة خدمات الخلاصيين التوحيديين في الاجتماعات المعقودة مع مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين خلال الفترة من عام ١٩٩٧ إلى عام ٢٠٠٠، وفي الاجتماعات المعقودة مع مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، خلال الفترة من ١٩٩٨ إلى ١٩٩٩، وذلك خلال زيارة كل منهما إلى واشنطن العاصمة.

وشاركت لجنة خدمات الخلاصيين التوحيديين في الاجتماعات المعقودة مع الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المعقودة في شباط/فبراير ١٩٩٩.